



نشرة المجلس

الأعلى للتعليم

افتتاحية العدد

العدد 5 - فبراير 2009

في ارتباط وثيق بتأثير سياق وشروط عملهم ومؤهلاتهم قصد استثمارها في التعلم والتكوين والتنشئة الاجتماعية.

إجمالاً، يستدعي الحديث عن النجاح المدرسي ومحدداته الربط بين مختلف هذه المكونات التي تسهم في بناء وتأهيل المتعلم، مع ضرورة تمييز العوامل المؤثرة فيه، وتوخي الحذر اللازم أثناء التحليل، وتجنب أحكام القيمة لفهم مسألة النجاح الدراسي وإيجاد الحلول الناجعة لها.

إن ما حظي به موضوع النجاح الدراسي ومحدداته من تحليلات خصبة ومناقشة وافرة في أدبيات المجالات الأكاديمية المتخصصة، يبرز أهمية وغنى القضايا التي يطرحها للتفكير والمعالجة، لكن ذلك لا يعني أن النقاش قد حُسم في هذا المجال، لأن ما تم إحرازه من إنجازات حتى الآن يهم بالخصوص تطوير وتدقيق الأطر المنهجية، على حساب تجديد الأطر النظرية.

وفي بلادنا، يتعين تعميق البحث في محددات النجاح الدراسي وربطه بالممارسات البيداغوجية، وذلك من أجل المساعدة على بلورة سياسات تعليمية أكثر نجاعة، ومن ثم تحسين مؤشرات النجاح الدراسي للتلاميذ، الذي يظل رهينا بتنمية وطنية شاملة ومستدامة.

عبد الحق الدوبي

المدير العام للهيئة الوطنية لتقويم المنظومة الوطنية للتربية والتكوين

يشكل النجاح الدراسي موضوع انشغال في مختلف منظومات التربية والتكوين عبر العالم، ومجال اهتمام العديد من الفاعلين والمتدخلين في مجال التعليم. لكن مقاربتة تظل أمراً شديداً التعقيد بالنظر لما يستلزمه ذلك من مزاجية بين تطوير البحث وجعله في خدمة الممارسة الفعلية، وبين العمل على تفاعل وتكامل الاتجاهات النظرية المختلفة من أجل تعميق وتوسيع نطاق البحث في هذا الموضوع.

إن معالجة موضوع النجاح الدراسي يحيل، بالدرجة الأولى، إلى المهام الأساسية للمدرسة المتمثلة في التعليم، والتربية، والتنشئة الاجتماعية. معنى ذلك، استهداف التعامل مع الطفل في أبعاده المختلفة: المعرفية والبدنية والوجدانية، في مراعاة لوسطه الاجتماعي والأسري، مما يبرز الأهمية الكبرى للجوانب المنتظر الاشتغال عليها والابتكار في معالجتها.

ولأن أي مشروع تربوي هو مشروع المجتمع برمته، فإن تعميق التفكير في محددات النجاح الدراسي يستدعي تضافر جهود علماء الاجتماع، والاقتصاد، والانثربولوجيا، وعلماء النفس التربوي، والخبراء في الديداكتيك، والمختصين في تحليل وتقويم نظم الامتحانات... ويبقى تفعيل ما ينتج عن هذه المجهودات من أفكار وترجمتها إلى برامج ملموسة قابلة للتطبيق من مسؤولية صانعي القرار السياسي، والمختصين في العلوم القانونية، والمخططين التربويين، الذين يحددون ويوجهون السياسات التربوية التي يظل نجاحها رهينا بالفاعلين المباشرين، بالنظر إلى علاقتهم العضوية بالتلاميذ،

في هذا العدد

- | | |
|---|---|
| 11..... التربية والتكوين في الصحافة الوطنية | 2..... معالم دالة في مسار المجلس |
| 12..... آفاق في المسار | 2..... ملف العدد: النجاح والفشل الدراسي والعلاقة البيداغوجية... |
| 12..... فكرة | 6..... السير الداخلي للمجلس |

معالم دالة في مسار المجلس

30 يوليوز 2006: الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش.
10 فبراير 2006: إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.
14 شتنبر 2006: تنصيب جلالة الملك للمجلس الأعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.
4 نونبر 2006: لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية لعمله.
الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفتح دجنبر 2006: التداول في مشروع النظام الداخلي للمجلس وفتح باب الترشيح لعضوية لجانه الدائمة.
الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفتح مارس 2007: المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، تشكيل مكتب المجلس، تقديم الأرضية الأولية لمشروع رأي المجلس في «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» والمصادقة على الرأي المتعلق بتأهيل التعليم العتيق بالمغرب.
23 و24 ماي 2007: تنظيم الندوة الوطنية الأولى للمجلس حول «المدرسة والسلوك المدني».
الدورة العادية الثالثة، 16 و17 و18 يوليوز 2007: المصادقة على رأي المجلس في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني.
الدورة العادية الرابعة، 12 و13 و14 نونبر 2007: التداول في موضوع واقع مهنة وهيئة التدريس والتكوين، تقديم التصميم المفصل للتقرير الأول حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين، والتداول حول قضايا التربية والتكوين ذات الأولوية في آفاق اشتغال المجلس، وتتعلق أساساً بـ 1. التعبئة المجتمعية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة 2. تعميم تعليم أولي ذي جودة 3. الرفع من كفايات التحكم اللغوي 4. الاعتمادات الضرورية لإنجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين 5. تسريع وتيرة محاربة الأمية 6. الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة 7. تشجيع التفوق الدراسي.
الدورة العادية الخامسة، 25 و26 و27 فبراير 2008: تقديم وتدارس المحاور الكبرى لتقرير المجلس لسنة 2009، عرض المحاور الأساسية لإعداد مشروع مقترح المجلس في موضوع: «الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين» والاستماع إلى النقابات التعليمية في الموضوع.
24 مارس 2008: اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الأول للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها.
16 أبريل 2008: رفع التقرير الأول للمجلس إلى العلم السامي لجلالة الملك.
الدورة العادية السادسة، 21، 22 و23 يوليوز 2008: تدارس مشروع البرنامج الاستعجالي للقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين.
9 شتنبر 2008: الإعداد لبلورة وجهة نظر المجلس في البرنامج الاستعجالي، وإصدارها في نهاية أكتوبر 2008.
21 و22 أكتوبر 2008: تنظيم الندوة الوطنية الثانية للمجلس حول «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية».
الدورة العادية السابعة، 24، 25 و26 نونبر 2008: تدارس المسألة اللغوية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

ملف العدد:

النجاح والفشل الدراسي والعلاقة البيداغوجية

سياق الاهتمام بالموضوع

وأبحاث، عوامل ومتغيرات عدة في مقدمتها الفشل الدراسي والعلاقة البيداغوجية، إلى جانب متغيرات أخرى.

وبخصوص السياق الخاص بمنظومة التربية والتكوين الوطنية، يتفق الفاعلون والمهتمون والملاحظون على ضرورة الحد من آثار الظواهر السلبية، بغاية الرفع من مؤشرات الجودة والمردودية. علماً أن ظاهرة الهدر المدرسي وما ترتبط به من تجليات، مثل الفشل والتكرار والانقطاع المبكر عن الدراسة، خاصة بالنسبة للفتيات بالعالم القروي،

تندرج معالجة المجلس الأعلى للتعليم لموضوع محددات النجاح والفشل الدراسي ضمن سياق عام وآخر خاص بمنظومتنا التربوية. فعلى مستوى السياق العام، هناك اهتمام متزايد بأبرز القضايا والاختلالات وأهم العوامل التربوية والبيداغوجية ذات الأثر الملموس في مردودية منظومات التربية والتكوين وفي درجة تنافسيتها، من بينها، على الخصوص: قضايا الهدر المدرسي، وجودة التعليمات، والحكمة وترشيد الموارد البشرية والمالية. وتجدر الإشارة إلى أن الهدر المدرسي تتحكم فيه، حسب عدة دراسات

محددات النجاح والفشل الدراسي



«مهنة المتعلم»

لمقاربة مسألة النجاح والفشل الدراسي، تم الوقوف على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحدد مواصفات المتعلمين الذين يحصلون على أحسن النتائج وينتقلون من قسم إلى آخر دون تعثر ملحوظ أو تكرار؛ مما يجعلهم في مأمن من الفشل الفعلي وبالتالي، الانقطاع أو الطرد، خاصة بعد إنهاء تعليمهم الإلزامي. في هذا الصدد، يشير بعض الباحثين إلى ما يسمى بـ «مهنة المتعلم» مؤكدين على أن ضمان النجاح يمر عبر فهم ميكانيزمات هذه المهنة والتحكم في مختلف جوانبها الفكرية والوجدانية، مع دعوة المدرسين وأباء وأولياء التلاميذ إلى انخراط أكبر ومزيد من التعبئة في تتبع سيرورات عملية التدريس والتعلم، ودعمها المتواصل، لتحقيق أهداف الفعالية والمردودية العالية في منظومة التربية والتكوين. وفي ما يتعلق بمحددات النجاح الدراسي، تم الوقوف على مجموعة من العوامل ذات التأثير الملموس، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الانتماء لوسط عائلي واجتماعي سليم ومشجع على الدراسة والتحصيل؛
- تأطير الآباء أو الأولياء ومساعدتهم المنتظمة؛
- مناخ مؤسستي مناسب ومشجع على التعلم والتباري السليم؛
- نظرة إيجابية ومتفائلة تجاه المدرسة، تتضمن المتعة في التعلم والرغبة في النجاح وتثمين الدراسة؛
- الثقة في الإمكانيات الذاتية والقدرات الفردية مع تقدير جيد للذات؛
- بذل المجهود المستمر والمثابرة على الدراسة والتعلم؛
- حب القراءة وتنمية التعبيرين الشفهي والكتابي؛
- آفاق مستقبلية واضحة، واعدة، ومشجعة.

ولدراسة محددات النجاح والفشل الدراسي، ينكب البحث التربوي على إعداد وتجريب خطط وأدوات للوقاية من الفشل والهدر الدراسي، من أجل اعتماد مشاريع نموذجية للدعم

تستنفذ إمكانيات وطاقات مهمة يمكن ربحها وتوظيفها في تحسين مؤشرات جودة ومردودية منظومتنا التربوية. ومن ثم، جاء الاهتمام بمحددات النجاح والفشل الدراسي في إطار السعي إلى إرساء مقاربة شمولية وبحث دقيق ومعقد يفضي إلى الوقوف على المتغيرات المؤثرة والمتفاعلة فيما بينها، وتحديد المفاهيم المتداولة والوقوف على التجارب والممارسات الناجحة، من أجل اقتراح استراتيجيات مناسبة وناجعة للتدخل من أجل الرفع من مؤشرات النجاح المدرسي.

إضافة إلى ذلك، يأتي الاهتمام بالنجاح والفشل الدراسي في سياق تعميم تعليم جيد وضمان تكافؤ الفرص لكافة الوافدين على المدرسة. في هذا السياق، اعتمدت عدة بلدان مقاربات تنظيمية وبيداغوجية متنوعة، تهدف إلى تقليص نسب الفشل الدراسي، والحد منها في أقرب الآجال؛ وهي مقاربات ترتبط بتجارب تربوية موجهة لمختلف أصناف المتعلمين، وتؤطرها نظريات سيكوبيداغوجية، واجتماعية، واقتصادية. وهكذا، يمكن القول بأن معالجة هذه الإشكالية تتم بحسب أبعاد رئيسة تتمثل في ما يلي:

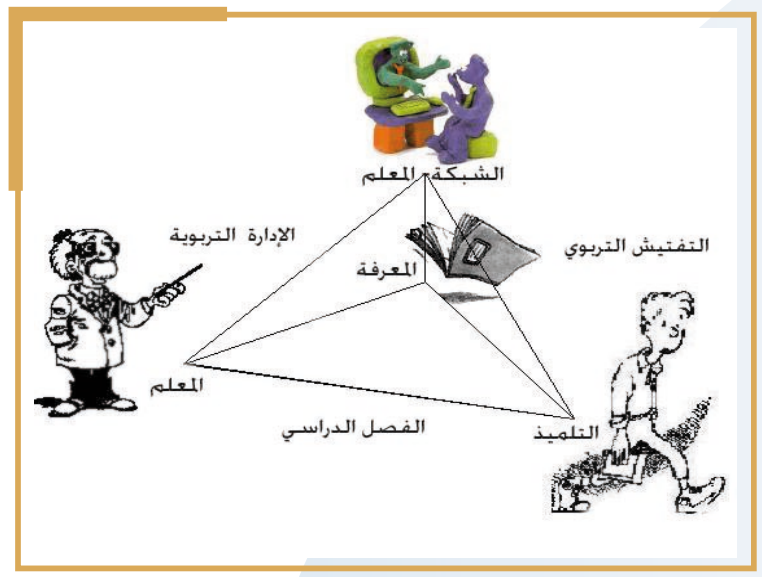
1. الحكامة الجيدة لمنظومة التربية والتكوين بما تتطلبه من ترشيد للموارد وتحقيق الفعالية، علما أن كل مجهود للحد من ظواهر الفشل والتكرار والهدر المدرسي يترتب عنه اقتصاد ملموس في الموارد وريح على مستوى المردودية الفردية والجماعية، بهدف إرساء النجاعة (l'efficience) وترسيخها؛
2. الجودة في التربية والتكوين، باعتبار الأولى مطلباً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، والثانية خدمة عمومية مركزية في تحسين مؤشرات تقدم البلاد وتسليحها لربح رهانات التنمية البشرية، وتطوير البحث العلمي والتقني، كرافعة أخرى لولوج مجتمع المعرفة؛
3. تكافؤ الفرص وضمان الإنصاف، كهدف أساسي لكافة الأنظمة التربوية، من حيث تعميم الاستفادة من خدمات التربية والتكوين، وتزويد المتعلمين بالكفايات الأكاديمية والعملية، والثقافية، والاجتماعية الضرورية للانخراط في الدراسة، وتحقيق النجاح والتفوق؛
4. الاندماج والتماسك الاجتماعي، باعتبار أن الحد من الفشل الدراسي يحول دون فقدان الثقة في المدرسة، كأداة للتربية والتكوين وكمسلك للترقي الاجتماعي. كما أن توفير شروط النجاح والتفوق يقوي من التماسك الاجتماعي والثقافي، بين أفراد وفئات المجتمع، وينمي الآمال في المستقبل وفي الوطن. كل ذلك، من شأنه أن يحد من مخاطر الانحراف وما يكلفه للمجتمع والدولة على حد سواء.

العلاقة البيداغوجية وأثرها على محددات النجاح والفشل الدراسي

وسواء تعلق الأمر بالهدر المدرسي كظاهرة مقلقة، ينبغي الحد السريع منها، أو بالنجاح الدراسي كمبتغى وكرسيّة أساسية لإرساء المدرسة المغربية الجديدة بمواصفات الفعالية والمردودية الجيدة، فإن العلاقة التربوية/البيداغوجية تعدّ عنصراً هاماً في معادلة تجويد المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، باعتبارها في صلب عملية التدريس والتكوين والقنطرة الرابطة بين طرفيها: المدرس أو المكون، من جهة؛ التلميذ أو الطالب أو المتدرب، من جهة أخرى. بل إن العلاقة البيداغوجية تعدّ النواة والركيزة الأساسية لبناء علاقات تربوية وتشاركية سليمة ومتينة بين المدرسة، وروادها، والعاملين بها، وشركائها الفاعلين، ومحيطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة البيداغوجية تندرج في إطار نظرية بيداغوجيا التعاقد بشقيه الأساسيين:

- شق صريح، يتجلى في التشريعات والتوجيهات الرسمية المرافقة للمناهج والبرامج، ويخول المدرس والمكون الشرعية البيداغوجية الضرورية للقيام بمهامه على أحسن ما يرام. ويتلخص هذا الشق في نقل وإكساب المعرفة وتوفير التآطير والتوجيه اللازمين لكافة المتعلمين؛
- شق ضمني، ينبني على الحلف البيداغوجي الذي يربط الطرفين (المدرس والمتعلم) على أسس تبادل المحبة والثقة والاحترام، والنظر إلى المدرس كممثل أعلى.

ومن أهم خصائص هذا العقد أنه يسعى إلى تحقيق أهداف تربوية وتكوينية محددة، تلزم الطرفين، مع كونه ينبذ العنف ويسعى إلى الابتعاد عن تعارض مواقف مختلف أطراف العملية التعليمية.



أية علاقة بيداغوجية اليوم؟

والتقوية البيداغوجية؛ وذلك في إطار مقاربات تربوية تتوخى الفعالية والنجاعة، من خلال التأثير الإيجابي في متغيرات المحيط السوسيوعائلي، والمتغيرات الدراسية، والمتغيرات الشخصية للمتعلمين، والمتغيرات المؤسسية.

من خلال الإطلاع على بعض المراجع والتجارب وكذا التدابير المرافقة لها، في ما يتعلق بالحد من الفشل الدراسي وتعميم النجاح بين المتعلمين، يمكن الوقوف على بعض مداخل العمل لبلوغ الأهداف المتوخاة المتمثلة في الرفع من نسب النجاح والحصول على الشواهد والتأهيل، من أجل انخراط أفضل في النسيج الاقتصادي والحياة الاجتماعية. وتتلخص أهم هذه التدابير في:

1. تقوية المواظبة على الدراسة وحث التلاميذ والطلبة والمتدربين على التعلم الدؤوب؛

2. تمكين المدرسين من تكوين أساسي متين وتكوين مستمر يستجيب لمتطلبات الإصلاح ويساير التجديدات التي عرفها حقل التربية والتكوين؛

3. الإعداد الجدي لرؤساء المؤسسات، في مجالات التدبير بالنتائج، والقيادة، والريادة المبنية على الإشارك والالتزام والمسؤولية والتقويم، باعتبار أن انخراطهم الفعلي في الإصلاح من أهم رافعات المردودية؛

4. تخويل المؤسسات التربوية حيزاً هاماً من الاستقلالية، في إطار سياسة اللاتركيز واللاتمركز، بصفتها عاملاً حاسماً في تأمين النجاح لأكبر عدد من المتعلمين والرفع من نسبه على مستوى المنظومة التعليمية.

إلى جانب ذلك، يمكن الوقوف على مجموعة من فرضيات العمل الإضافية، يمكن الاستئناس بها في تعميق الدراسة والبحث، يمكن إجمالها في ما يلي:

1. يكون للمتغيرات الشخصية للمتعلمين تأثير حاسم في مساراتهم الدراسية، ما يفيد أنها ذات مفعول أكثر، من غيرها من المتغيرات الأخرى، على مستوى النجاح والفشل الدراسي؛

2. يتأثر كل من النجاح والفشل الدراسي بمتغيرات الوسط العائلي والثقافي، أكثر من تأثرهما بمتغيرات الانتماء السوسيو-اقتصادي؛

3. يتوفر المتعلمون المنتمون لأوساط سوسيو-اقتصادية متوسطة على حظوظ في النجاح واجتناب الفشل الدراسي، أكثر من أقرانهم من أبناء الأوساط المعوزة؛

4. توجد مؤشرات حول إمكانية التأثير السلبي لبعض سياسات اللامركزية على تكافؤ الفرص في التربية، من خلال تحرير العرض التربوي وتعرضه لمنطق الربح وكافة أشكال المنافسة.

(conflit de pouvoir et domination) لسلطتين:
سلطة المدرس وسلطة القسم.

والعلاقة البيداغوجية مفهوم ينطوي على أبعاد كثيرة وتتداخل فيها التفاعلات بين أطراف متعددة؛ وهي بذلك تؤثر على إغناء تجربة التعلم والاكساب وتساهم بقسط وافر في جودة العلاقة التربوية التي تربط بين أطراف العملية التعليمية وبين المدرسة ومحيطها. علما أنها ليست علاقة موضوعية، جزئية أو كلية، كما هو الشأن في الرياضيات؛ بل هي علاقة ذاتية وجودية بين طرفين، شمولية في جوهرها، وتوطرها التجربة الدينامية الفردية وترتبط بها عملية التدريس والتعلم. ولكي تكون حقيقية، ينبغي أن يستحضر فيها البعد الفلسفي الشخصي للتربية والتكوين، بشكل يجعل العمليات البيداغوجية تركز على التنمية والتقوية المتدرجة لحرية الفرد، مع اعتماد الحوار الأفقي واحترام المتعلم، بغاية الارتقاء به من وضع معرفي محدد إلى الأحسن منه. وهي بذلك مؤشراهما لفعالية المدرس ولانخراط المتعلم وحفزه على الدراسة من أجل التحصيل الجيد؛ كما أنها مؤشر لسلامة المناخ المؤسسي للمدرسة وعامل جد مؤثر في معادلة الفشل والنجاح الدراسي.

لا حاجة للتأكيد على أن العلاقة البيداغوجية هي، بالدرجة الأولى، علاقة إنسانية مشحونة بعدة مواقف ونظرات معبرة تجاه الشركاء والأوضاع والموضوعات المندرجة ضمن عملية التربية والتكوين؛ كما أنها معرضة للتجاذب بين نمطين من السلطة والقوة: سلطة المدرس، من جهة، وسلطة الأشياء والسياق، من جهة ثانية. وتعد العلاقة البيداغوجية الإطار الأنسب والمفضل للتعبير وتكون سلطة الكلمة باعتبارها كلمة/سلطة المعرفة، وتتحد إيجابية هذه العلاقة، بين المدرس والمتعلمين، بمواقف عامة ذات طابع اجتماعي، وأخرى خاصة مرتبطة بسلوكات بيداغوجية وتربوية تجاه المعرفة.

وللعلاقة البيداغوجية بعدين من حيث التكفل؛ وتقوم سلامتها على التوازن بين تكفل المدرس بمجموعة القسم بوصفه رائدها، وتكفل هذه الأخيرة بنفسها عبر سلطة تمثيلية أو مستبدية. ومما يميز هذه العلاقة أيضا التصور الازدواجي لسلطة المدرس باعتبارها ذات خصائص مقلقة وموضوع محبة وكره في آن واحد، وبكونها نتيجة لميزان القوة والعنف (rapport de force et de violence) في إطار مواجهة وصراع، حول السيطرة والتحكم،

خلاصة

إن ظاهرة الفشل الدراسي، وانتشار التكرار، وبلوغ الانقطاع عن الدراسة نسبا مقلقة، كلها إشكاليات تستدعي البحث في العوامل والمتغيرات المرتبطة بإشكالية النجاح والفشل الدراسي، وتحتم على مختلف الفاعلين التربويين، كل من موقعه، التفكير مليا في مقاربة ناجعة كفيلة بالحد من الفشل الدراسي، تقوم على الوقاية والعلاج والدعم والتقوية، وتعتمد منهجيات جديدة وخاصة لمعالجة مسألة تعميم النجاح، ونشر التفوق والتميز، مع التأمين الأفضل لتكافؤ الفرص، وذلك في إطار استراتيجية مندمجة يكون هدفها الأساس كسب رهانات المدرسة المغربية الجديدة في ترسيخ مقومات الجودة البيداغوجية.

وهذا ما يسعى المجلس الأعلى للتعليم إلى الإسهام في تحقيقه، من خلال اهتمامه ببعض القضايا والأوراش ذات التأثير الفعلي في تحسين مؤشرات الفعالية والمردودية للمنظومة والأثر المباشر على شروط النجاح الدراسي، في أفق إعداد مقترحاته بشأنها. ويتعلق الأمر أساسا بهيئة ومهنة التدريس والتكوين؛ ومحاربة الأمية والتربية غير النظامية؛ والشراكة من أجل المدرسة؛ ومحددات الفشل والنجاح الدراسي، والعلاقة البيداغوجية؛ والتحكم في الكفايات اللغوية؛ وتدريس العلوم...

في نفس الإطار، سيقوم المجلس، في مرحلة تمهيدية وبرؤية استباقية، بإجراء دراسات مقارنة حول موضوع التفتيش والتأطير التربوي، وحول موضوع انتقاء وتكوين رؤساء المؤسسات التعليمية ومواصفاتهم على مستوى التسيير والتدبير التربوي. وهي قضايا ومواضيع مرتبطة، بشكل أو بآخر، بإشكالية النجاح والفشل الدراسي، وبمؤشرات العلاقة البيداغوجية والمناخ المؤسسي المدرسي، بوجه عام. ولابد من التأكيد، في هذا السياق، على أن تعميم النجاح ونشر التفوق والامتياز بين صفوف التلاميذ، والطلبة والمتدربين، يندرج أيضا في إطار ضمان تكافؤ الفرص، كركيزة أساسية ومرجعية ثابتة للسياسة الوطنية في التربية والتكوين، وكرافعة لتعميم التعليم وتحقيق الجودة والفعالية في المردودية.

السير الداخلي للمجلس

الدورة العادية السابعة أيام 24 و 25 و 26 نونبر 2008

- رابعا، إعداد إطار عمل للشراكة من أجل المدرسة المغربية.

وقد شكل موضوع التحكم في الكفايات اللغوية للمتعلمين المحور الأساس لاشغال هذه الدورة، حيث تدارست الجلسة العامة أرضية للمناقشة الأولية لموضوع المسألة اللغوية في المنظومة التربوية، ركزت على المقاربة البيداغوجية لمسألة التحكم في اللغات باعتبارها مسألة تدرج في صميم مسؤولية المدرسة.

وجريا على تقليد الاستتماعات الذي أرساه المجلس، فقد كانت الجلسة العامة على موعد مع عروض بعض الخبرات الوطنية المتخصصة في اللغات، حيث تقدم خمسة خبراء بمساهماتهم حول، أولا: واقع تدريس اللغة العربية، ثانيا: بلورة أداة لاختبار التحكم فيها، ثالثا: وضعية إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وأفاقه، رابعا: واقع تدريس اللغات الأجنبية، خامسا: إرساء تجربة أولية لتقويم التحكم اللغوي لدى الطلبة في اللغة الفرنسية، بمبادرة من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة.

وقد تميزت مناقشة هذا الموضوع بتقديم أعضاء المجلس لأفكار ومقترحات أسهمت في إغناء منهجية العمل التي سيعتمدها المجلس في بلورة التوصيات ومداخل العمل التي سيدلي بها في هذا الشأن في غضون سنة 2010، وذلك بالاستناد إلى مبادئ وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وترتكز هاته المنهجية على خمسة مكونات:

1. تعميق التشخيص الميداني لواقع تدريس اللغات واستثمار الدراسات الوطنية ذات الصلة؛
2. إجراء دراسات مقارنة للأنظمة التربوية، بغاية استلهام تجربتها في مجال التحكم اللغوي؛
3. الاستناد إلى الخبرات الوطنية والدولية؛
4. تعزيز التشاور وتكريس المقاربة التشاركية الموسعة لمعالجة هذه الإشكالية؛
5. صياغة تصور متكامل ومتقاسم للنهوض بكفايات التحكم اللغوي في المنظومة التربوية الوطنية.

كما اطلعت الجلسة العامة لهذه الدورة على المحاور الكبرى للتقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول تقويم التحصيل الدراسي، وهو عمل يندرج في إطار سعي المجلس، من خلال الهيئة الوطنية للتقويم لديه، وبتعاون مع المركز الوطني للامتحانات والتقويم لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، إلى إرساء برنامج وطني لتقويم التحصيل الدراسي من شأنه أن يشكل مرجعية وطنية في هذا الشأن.

انعقدت الدورة العادية السابعة للمجلس الأعلى للتعليم أيام 24 و 25 و 26 نونبر 2008 بالرباط. وتمحورت أشغالها حول:

- الوقوف على معطيات الدخول المدرسي والجامعي والتكويني وتدارس مستجداته؛
- مناقشة المحاور الكبرى للتقرير الموضوعاتي للمجلس لسنة 2009 حول برنامج تقويم التحصيل الدراسي؛
- تقدم أشغال الدراسة حول وضعية برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وأفاقها؛
- مناقشة الأرضية الأولية لموضوع المسألة اللغوية في المنظومة التربوية؛
- وعرض التقرير السنوي عن أنشطة المجلس لسنة 2007-2008.



جانب من مداولات الجلسة العامة لدورة نونبر 2008

خلال الكلمة الافتتاحية لهذه الدورة، التي صادفت استيفاء المجلس لسنته الثانية منذ تنصيبه، أوضح السيد الرئيس المنتدب أولويات عمل المجلس للسنتين المقبلتين والتي تتمثل في ما يلي:

- أولا، الإسهام في بلورة تصور جديد للارتقاء بمهنة وهيئة التدريس والتكوين، بتعاون مع قطاعات التربية والتكوين؛
- ثانيا، اقتراح مداخل عمل لمعالجة إشكالية التحكم في الكفايات اللغوية، بوصفها الموضوع الأساسية لهذه الدورة؛
- ثالثا، الانكباب على السياسات والمقاربات التي يتعين نهجها في التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛

أنشطة اللجان الدائمة

1. هيكل اللجان:

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس، وأحكام نظامه الداخلي، عقدت اللجان الدائمة ثلاثة اجتماعات يوم 22 دجنبر 2008، خصصتها لاستكمال هيكلتها الجديدة، بعد ما تم انتخاب أعضائها الجدد خلال دورة نونبر 2008. وقد أسفرت هذه العملية عما يلي:

1. لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح:

انتخاب السيد أحمد عبادي رئيسا للجنة، والسيد مولاي الحسين الحيان مقرر لها؛

2. لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية:

انتخاب السيد عبد اللطيف اليوسفي رئيسا للجنة، والسيد عبد العالي مستور مقرر لها؛

3. لجنة القضايا المؤسسية والمالية والشراكة:

انتخاب السيد توفيق الوزاني الشهدي رئيسا للجنة، والسيد موح بوداود مقرر لها؛

2. برنامج عمل اللجان:

ويهدف هذا البرنامج، كما جاء في عرض المدير العام للهيئة الوطنية للتقويم إلى:

- تقويم مستوى تحصيل التلاميذ المغاربة بالمقارنة مع الأهداف والكفايات التربوية المقررة في المنهاج الوطني؛
- إعطاء دينامية جديدة لتقويم التعلّمات في منظومة التربية والتكوين ووضعها في صلب الإصلاح التربوي؛
- إرساء عدّة تقويم مكتسبات التلاميذ المتعلقة بالمعارف الأساسية.

كما أن البرنامج يحدد مجموعة من الأهداف الخاصة، تتمثل أساسا، في تقويم مستوى تحصيل التلاميذ في المواد الأساسية، ورصد مختلف المتغيرات المفسرة لهذا المستوى، وكذا إنجاز مقارنات مجالية؛ مما يمكن من إحداث بنك للمعطيات يتعلق بالمكتسبات الدراسية، وتشجيع البحث العلمي حول محددات النجاح أو الفشل الدراسي، من خلال تمكين الباحثين من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

ويهم المشروع المواد الدراسية التالية:

- في المستوى الابتدائي: اللغة العربية، اللغة الفرنسية، الرياضيات، النشاط العلمي؛
- في المستوى الثانوي الإعدادي: اللغة العربية، اللغة الفرنسية، الرياضيات، العلوم الفيزيائية، علوم الحياة والأرض.

أما المستويات الدراسية المعنية فهي السنة الرابعة والسادسة من التعليم الابتدائي، والسنة الثانية والثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي.

كما تداولت الجلسة العامة حول النتائج الأولية للدراسة المتعلقة بوضعية برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وأفاقها، وأكدت على ضرورة تعميق البحث والدراسة في الموضوع عن طريق:

- تنظيم لقاءات مع الجمعيات العاملة في المجال للوقوف على واقع ممارستها الميدانية وتجاربها؛
- إنجاز دراسات تتبع لآل المستفيدين من برامج محو الأمية والتربية غير النظامية؛
- تقويم كل ما تم إنجازه في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية؛

- إبراز التجارب الناجحة في هذا المجال، قصد استثمارها.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس صادق على التقرير السنوي لأنشطته برسم سنة 2007-2008، وفتح باب الترشيح لعضوية اللجان الدائمة للمجلس في إطار تجديد لجانها، وفق أحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس وكذا مقتضيات نظامه الداخلي.



لجنة البرامج و المناهج في جلسة استماع إلى أساتذة التعليم الابتدائي (23 يناير 2009)

خصصت اللجان الدائمة اجتماعاتها الأولى بعد تجديدها لمناقشة وإعداد برنامج عملها لسنتي 2009 و 2010. وقد قامت في هذا الإطار باقتراح مواضيع اشتغالها للسنتين المذكورتين، في انتظار تدارسها واعتمادها في برنامج عمل المجلس، وذلك في استحضار لمجالات اختصاصها المنصوص عليها في النظام الداخلي، وكذا للموضوعات ذات الأولوية في أفاق اشتغال المجلس:

لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح:

الثانوي التأهيلي، يتعاون مع قطاع التعليم المدرسي. ويتعلق الأمر بوضع آليات للقيادة على مستوى الثانويات التأهيلية، تقوم على مؤشرات تسمح بتتبع سير المؤسسة على المستويات التدبيرية والبيداغوجية، ومن ثم، برصد الأسباب الحقيقية للاختلالات الحالية.

3. تشجيع التفوق وضمان تكافؤ الفرص؛

4. التوجيه الدراسي والمهني؛

5. ولوج مجتمع المعرفة.

لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية:

1. مواصلة إعداد التصور الجديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين؛

2. المناهج والبرامج؛

3. الكتب المدرسية والوسائط التعليمية بما فيها المضامين الرقمية؛

4. محددات النجاح والفشل الدراسي؛

5. تدريس العلوم؛

6. تنوع العرض التربوي؛

7. مرصد الدراسات والأبحاث المطبقة على التربية.

لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة:

1. مواصلة دراسة موضوع الشراكة المؤسساتية؛

2. تمويل منظومة التربية والتكوين؛

3. الحكامة وتدبير المنظومة وطنية، جهوية، محليا وعلى صعيد المؤسسات التعليمية؛

4. مشروع المؤسسة.

الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين لدى المجلس

ارتكزت جهود الهيئة الوطنية للتقويم في الفترة الأخيرة، على ثلاثة أوراخ أساسية تتمثل في:

- استكمال تحليل نتائج الاختبارات التي تمت في إطار البرنامج الوطني لتقويم التعلم، بشراكة مع المركز الوطني لامتحانات التابع لوزارة التربية الوطنية، إعدادا للتقرير الموضوعاتي لسنة 2009 والمتعلق بتقويم التحصيل الدراسي لدى عينة واسعة من تلاميذ السنة الرابعة والسادسة من التعليم الابتدائي والمستويين الثاني والثالث من التعليم الثانوي الإعدادي.

- إرساء برنامج للتطوير المستمر للجودة في مؤسسات التعليم

ويهدف هذا المشروع أساسا إلى إرساء ثقافة التقويم الذاتي والقيادة لدى مسيري المؤسسات الثانوية التأهيلية، وتعزيز آليات الحكامة، وإرساء قاعدة معطيات تمكن من تقويم أداء المؤسسات في إطار نظام معلوماتي موحد، وكذا تعبئة الفاعلين المحليين وإشراكهم في تطوير المؤسسات التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج سيتم إخضاعه للتجريب في بعض الأكاديميات الجهوية، في مرحلة أولى.

- الاشتغال على آليات لرصد التلاميذ الأكثر عرضة لخطر الهدر المدرسي، ويتعلق الأمر بإرساء آليات مرجعية وطنية لتوقع حالات الهدر المدرسي، بمختلف محدداتها، وذلك بهدف وضع التدابير الوقائية اللازمة للحد منها ومحاربتها. وقد تم تنظيم دورة تكوينية في الموضوع لصالح أطر الهيئة الوطنية للتقويم ومديرية الدراسات والبحث لدى المجلس، يومي 2 و3 فبراير 2009، بتأطير من باحث مختص في دراسة وتحليل «البيئات المدرسية»، من جامعة مونتريال بكندا.

الدراسات والبحث

تنكب مديرية الدراسات والبحث لدى المجلس على إنجاز مجموعة من الدراسات الداعمة لإعداد آرائه ومقترحاته في مواضيع ذات أولوية، وذلك إسهاما من المجلس في إعطاء نفس جديد للإصلاح والرفع من فعالية ومردودية منظومة التربية والتكوين. وترتكز منهجية العمل المتبعة في الاشتغال على هذه الدراسات تشخيصات دقيقة للوضع الراهن على مستوى المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ إجراء دراسات مقارنة للتجارب الدولية، للوقوف على الممارسات الناجحة والجيدة واستخلاص العبر؛ تنظيم ورشات موضوعاتية وزيارات ميدانية؛ وكذا إجراء استماعات وتساورات، تهم مختلف الفاعلين والمؤسسات والهيئات المعنية بالموضوع. وتنتظم هذه الدراسات كما يلي:

- دراسة داعمة لإعداد مقترحات المجلس بخصوص تصور جديد لهيئة ومهنة التدريس والتكوين. وتهدف هذه الدراسة إلى اقتراح مجالات للتجديد تهم: المهام والكفايات والتكوين الأساس والمستمر؛ التقويم والترقي المهني؛ الحقوق والواجبات المهنية للمدرسين؛ ودور المدرس والمكون في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة.

- دراسة في إطار إعداد مقترحات المجلس حول سبل الرفع من كفايات التحكم اللغوي لدى المتعلمين، وتهدف هذه الدراسة إلى:

كمية ونوعية لتحديد آثار المتغيرات والعوامل المتحركة في النجاح والفشل الدراسي؛ وإرساء خطة إستراتيجية للتدخل قصد معالجة الفشل الدراسي، وتوطيد وتحسين النجاح الدراسي، بغاية تشجيع التفوق والامتياز والرفع من فعالية ومردودية المنظومة الظنية للتربية والتكوين.

- دراسة حول تنوع العرض التربوي، تهدف إلى: فتح خيارات متعددة أمام المتعلمين، ابتداء من السنة الأولى من الثانوي التأهيلي، تلائم حاجاتهم وميولاتهم وقدراتهم؛ اقتراح هيكلة جديدة للتعليم الثانوي التأهيلي، باعتماد شعب ومسالك موجهة نحو المهن، وكذا مسالك أدبية وعلمية وتقنية بلغات أجنبية؛ المزاوجة بين مبدأ أعمال تكافؤ الفرص ومبدأ تشجيع التفوق والامتياز؛ تخصيص جزء من المناهج والبرامج للخصوصيات الجهوية والمحلية؛ ملائمة الإيقاعات الزمنية للتدريس والتعلم للمتغيرات الجغرافية والاجتماعية؛ إقرار آليات الدعم التربوي ولإعمال البيداغوجيا الفارقية، ولاسيما في الابتدائي والإعدادي؛ واعتماد نظام للتوجيه يتسم بالفعالية والمواكبة والمرونة.

موازاة مع ما سبق، تم الشروع في البحث في موضوع الإشراف والتأطير التربوي، لتحديد وتوضيح مهامه، في علاقتها على الخصوص، مع الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس، وتأطير الفاعلين التربويين ومؤازرتهم، عند الاقتضاء، وتتبع وتقويم وحدات التربية والتعليم والمساهمة الفاعلة والناجعة في تحسين مردودية منظومتنا التربوية.

كما تم الشروع في البحث في موضوع المضامين التربوية الرقمية، حيث تم الوقوف على مقاربات واستراتيجية في مختلف وضعيات التدريس والتكوين، باعتماد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل (TIC). ويتوخى من هذا العمل، تحسين أساليب التدريس والتعلم، وتنوع العرض التربوي، والرفع من مردودية المنظومة التربوية.

بالنسبة للغة العربية، تحديث طرائق ومضامين تدريسها وتطوير أدوات قياس التحكم فيها، بالنظر إلى المعارف والكفايات الضرورية لإتقانها؛

بالنسبة للامازيغية، إقرار إطار عمل وطني واضح كفيل بتحديد وضعها في المنظومة، ودعم المنجزات على مستوى تدريسها؛

بالنسبة للغات الأجنبية، وضع مخطط مديري لتدريسها والتحكم فيها، يتضمن: تجديد تقنيات التدريس، التركيز على كفايات التواصل الكتابي والشفهي، تقوية التكوين الأساس والمستمر لمدرسيها، الدعم التربوي في مجال تعلم اللغات، تطوير الاختبارات المنظمة وتعميمها.

- دراسة داعمة لإعداد مشروع رأي المجلس في موضوع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية. وتهدف هذه الدراسة إلى اقتراح رؤية جديدة بمداخل عمل إجرائية تستهدف تسريع وتيرة الإنجاز، وحفز الطلب، والرفع من جودة العرض وتنويعه في مجالي التربية غير النظامية ومحاربة الأمية.

- دراسة تندرج في إطار إعداد مقترحات المجلس حول تدريس العلوم، بحيث تسعى هذه الدراسة إلى تطويره وتوضيح سبل تحبيب العلوم للمتعلمين وتحقيق هدف توجيه ثلاثي التلاميذ نحو الشعب العلمية (وفق المادة 30 من الميثاق). لذلك، تركز هذه الدراسة الاهتمام بـ: تدريس تاريخ العلوم والإبستمولوجيا؛ تحقيق الالتقاء بين المواد العلمية من خلال موضوعات مشتركة في اتجاه تكامل التخصصات؛ تحسين تكوين المدرسين لهذا الغرض؛ ربط تدريس العلوم في الثانوي التأهيلي بالتعليم الجامعي، مع انفتاحه على القطاعات الاقتصادية؛ تدريب التلاميذ على تقنيات المنهج العلمي المختبري، القائم على الملاحظة واختبار الفرضيات والتجريب؛ تشجيع القطاع الخاص على احتضان مباريات الابتكار في الثانويات التأهيلية؛ تمكين المتعلمين من تكوين رؤية أفقية وجذابة للعلوم؛ وتشجيع الابتكار العلمي والتقني لدى المتعلمين.

- دراسة حول الإنفاق التربوي، وتهم إنجاز تشخيص متقاسم للإنفاق التربوي، من حيث تعبئة الموارد والتسيير والتوزيع والاستثمار في تحسين الجودة (التأطير، التكوين، الأدوات الديداكتيكية...)، ومن حيث تكلفة التلميذ والطالب، حسب المستويات والمسارات الدراسية؛ ضبط التوقعات من حيث الاعتمادات الضرورية للإصلاح حسب أورشاه وأهدافه؛ وضع آليات لترشيد الإنفاق التربوي؛ وتعبئة موارد جديدة لتمويل أورشاه التجديد.

- دراسة حول محددات النجاح الدراسي. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العوامل الأساسية الداخلية والخارجية المؤثرة في النجاح والفشل الدراسي؛ وضع أدوات لقياس أثر هذه المحددات وتفاعلاتها؛ توظيف مقاربات



لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح في استماع أولي حول موضوع التربية غير النظامية و محاربة الأمية (21 نونبر 2008)

الجمعيات المهنية لهيئة التدريس. وتستمر هذه الجلسات إلى غاية أواخر شهر أبريل 2009.

يقظة علمية



جلسة استماع إلى هيئة التفتيش التربوي للتعليم الابتدائي

تنكب مديرية الدراسات والبحث حاليا على إرساء مشروع إعداد «يقظة علمية»، وهو مشروع يندرج في إطار توسيع أنشطة المجلس الأعلى للتعليم في مجالي الدراسات والأبحاث، ويتعلق الأمر برصد آخر المستجدات والبحوث العلمية في مجالات التربية والتكوين على الصعيدين الوطني والدولي. وتهم هذه اليقظة مختلف ميادين البحوث، والدراسات المنجزة (علوم التربية، علم اجتماع التربية، اقتصاد التربية، علم نفس التربية...)، بغاية استثمارها في القضايا المطروحة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والدراسات المبرمجة في هذا الإطار، وذلك من أجل إضفاء الصبغة العلمية على هذه الدراسات.

جلسات الاستماع المتعلقة بهيئة ومهنة التدريس والتكوين



ممثلون عن الجمعيات المهنية لهيئة التدريس

في إطار تعميق الدراسة والبحث بخصوص مشروع التصور الجديد حول مهنة وهيئة التدريس والتكوين، وسعيا إلى إغناء مقترحات المجلس في هذا الموضوع، يقوم المجلس الأعلى للتعليم بتنظيم جلسات استماع تهدف، أساسا، إلى تعميق التشخيص وإشراك أكبر عدد ممكن من الفعاليات المعنية في استشراف الآفاق المستقبلية لهذه المهنة والهيئة، وذلك في إطار تكريس المقاربة التشاورية والتشاركية التي أقرها المجلس كمنهجية للاشتغال على هذا الموضوع بالأساس. كما تسعى هذه الجلسات إلى توسيع النقاش المتعدد والتشاور والإصغاء إلى الفاعلين التربويين المعنيين بهذا المشروع بالدرجة الأولى، ولاسيما بخصوص القضايا الأساسية التي تهم المجالات الثلاث التالية:

- الكفايات والتكوين والبحث والتقويم والترقي المهني؛
- الحقوق والواجبات المهنية؛
- دور المدرس والمكون في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة.

وتشمل العينات المستهدفة بهذه الاستماعات ممثلين عن المدرسين بمختلف الأسلاك والمستويات، ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ومديري الأكاديميات، والنواب الإقليميين، ومديري مراكز تكوين الأطر التربوية والمؤسسات التعليمية، والنقابات التعليمية، والجمعيات المهنية، وكذا ممثلين عن المكونين وجمعيات الآباء والتلاميذ والطلبة والمتدربين.

وهكذا، فإنه من المقرر تنظيم حوالي 30 جلسة، تؤطرها لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية لدى المجلس الأعلى للتعليم، وستعرف مساهمة ما يناهز 400 مشارك. وقد انطلقت أولى هذه الجلسات في 23 يناير 2009، تم خلالها الاستماع إلى أساتذة التعليم الابتدائي وأساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، وهمت الجلسات التالية، المنظمة يوم 30 يناير 2009، أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي وممثلين عن

ورشات التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

في سياق الدراسة التي يشرف على إنجازها المجلس حول واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وأفاقها، في أفق إعداد مشروع رايه في هذا الشأن، نظمت ورشطا عمل بإشراف من لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، وبتنسيق مع قطاع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، أطرها الخبر الذي أوكلت إليه مهمة القيام بالدراسة، بمشاركة عينة من أربعين جمعية مدنية ناشطة في هذا المجال من مختلف مناطق المغرب.

استهدفت هذين الورشتين تدارس عدد من الأسئلة ذات الصلة بأفاق برامج التربية غير النظامية وبرامج محاربة الأمية على المستويات الاستراتيجية، والبيداغوجية، والتنظيمية، والتدبيرية، والتواصلية، والمالية... وذلك استنادا إلى التشخيصات المنجزة في هذا الشأن، وانطلاقا من التجارب والأفكار التي راكمتها الجمعيات المشاركة،

وذلك بهدف إشراكها في تطوير وتقوية هذه البرامج واستشراف آفاق ومداخل العمل المستقبلية لتمكينها من الاضطلاع بدورها في التكوين والتأهيل على أحسن وجه.



ورشة عمل حول برامج محاربة الأمية بمشاركة عينة من الجمعيات الناشطة في هذا المجال (14 يناير 2009)

التربية والتكوين في الصحافة الوطنية

آباء والأولياء والفاعلين التربويين من هذا الوضع لما له من تداعيات سلبية على سير العملية التربوية، مسجلة النداءات المتكررة لتدخل كل المعنيين بالعملية التربوية لضمان ظروف عمل وتعلم سوية، ولاسيما الدوائر الأمنية، لكن مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود على مستوى الوزارة فيما يتعلق بالتحسيس والتوعية والوقاية.

تحديات الإصلاح والمخطط الإستعجالي: في تأكيدها على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاح، أولت الصحافة اهتماما خاصا للبرنامج الاستعجالي، بوصفه خارطة طريق ترمي إلى إعطاء نفس جديد للإصلاح. وقد عرضت مختلف الآراء والانتقادات التي عبر عنها الفاعلون التربويون، بين متفائلين ومشككين في جدوى هذا البرنامج، مع الوقوف عما وصفته بعض المصادر بالعقبات أمام نجاح المخطط، ولاسيما نقص وتدهور البنى التحتية التعليمية وما يترتب عنه من اكتظاظ، وهدر مدرسي، وضعف في نسبة التلقي والاستيعاب لدى المتعلمين.

الهدر المدرسي: استأثرت ظاهرة الهدر بحظ وافر من الاهتمام في التغطية الصحفية للشان التربوي والتعليمي الوطني، بحيث تم التأكيد على خطورة هذه الظاهرة على تحقيق أهداف تعميم التمدرس؛ مع الوقوف على خاصيات الهدر المدرسي بكل من الوسطين القروي والحضري. وفي محاولة لرصد العوامل المحددة لانتشار هذه الظاهرة، تبرز العلاقة بين المدرس والمتعلم كأحد أهم العوامل المؤثرة، حيث تصف بعض المصادر «العلاقة غير الطبيعية بين التلميذ والمدرس» على أنها مصدر أساسي للخوف ومن ثم الانقطاع عن الدراسة، وعلى أية حال، «فالمسؤولية في القضاء على ظاهرة الفشل الدراسي ... تعود بالأساس إلى المؤسسة التعليمية».

كما احتلت أعمدة الصحف مواضيع مختلفة تبين عن اهتمامات الفاعلين التربويين والمهتمين بالشان التربوي بصفة عامة، همت، بدرجة مختلفة، الإشراف التربوي ونظام المراقبة والعطل والتعليم الأولي والتقويم والشهادات الجامعية.

تبين من خلال دراسة المقالات التي تم انتقاءها في الملخص الصحفي اليومي للمجلس، في الفترة الممتدة ما بين نونبر 2008 ويناير 2009، وعددها 402 مقالة، أن القضايا التي شغلت الحيز الأكبر من اهتمام الصحافة الوطنية هي:

أوضاع المدرس وتدبير الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين: استأثر موضوع تدبير الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين بالحظ الأوفر من اهتمام الصحافة، باعتباره مرتبطا أساسيا للمسلسل الإصلاحي، وموضوع إشغال يومي لآلاف العاملين بالقطاع ولشريحة عريضة من الأسر المغربية. فضلا عن تغطية المطالب المعبر عنها من طرف هذه الفئة وكذا الإضرابات التي سجلت خلال هذه الفترة، تطرقت المقالات المدرجة ضمن هذا الباب للإشكاليات والقضايا التالية:

- مستجدات البرنامج الاستعجالي في شقه المتعلق بتدبير الموارد البشرية، (التوظيف بالتعاقد)؛
- المشروع الجديد الخاص بتقويم أداء موظفي قطاع التربية الوطنية؛
- استنفال ظاهرتي الغياب والساعات الإضافية، مع رصد آثارهما السلبية على مسار المتعلمين وعلى مردودية منظومة التربية والتكوين؛
- وضعية المدرس، وضرورة رد الاعتبار لهذه الشريحة التربوية؛
- ظروف العمل، خصوصا في المناطق المعزولة.

محيط المؤسسات التعليمية: أبان عدد المقالات المسجلة في هذا الباب عن انشغال كبير بمحيط المدرسة وما صار يطبعه من تنام للعنف بجميع أشكاله داخل وفي محيط المؤسسات التعليمية، وتفاقم تجارة المخدرات والتعاطي لها في أوساط التلاميذ... وقد وقفت الصحف الوطنية على استياء جمعيات

آفاق في المسار

◀ مواصلة أشغال إنجاز العدد الأول من مجلة «المدرسة المغربية»، الذي أرجأ تاريخ إصداره إلى شهر ماي 2009 المقبل؛ وإعداد أروضيات الأعداد الخمسة المقبلة، وتتعلق ب:

• الجامعة والمجتمع؛

• اللغة والمدرسة المغربية؛

• المدرس، المدرسة، والمجتمع؛

• المقاربات البيداغوجية وإصلاح المدرسة؛

• المدرسة وتكافؤ الفرص.

◀ التحضير للعدد الأول من دورية «دفاتر التربية والتكوين»

◀ مواصلة الاشتغال على قاموس ومعجم مفاهيم التربية والتكوين.

◀ في إطار سعي المجلس المستمر لدعم سيرورة الإصلاح والإسهام في الرفع من مؤشرات جودة وفعالية المنظومة، تمت برمجة عدد من المشاريع المجددة التي سيتم الاشتغال عليها في أفق سنتي 2009-2010، بتعاون مع القطاعات المعنية بالتربية والتكوين، تهم أساسا:

• التفتيش التربوي؛

• الإدارة التربوية والتدبير التشاركي؛

• التبريز والأقسام التحضيرية؛

• الجسور والممرات بين مكونات المنظومة؛

• التعليم الخصوصي؛

• قراءة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

مفكرة

📅 الملتقى السنوي الثاني للتقويم في موضوع: «نموذج RASCH والتحليل المتعدد المستويات»، يومي 14 و15 أبريل 2009 بالرباط

📅 الندوة العلمية حول: «تدريس وتعلم اللغات في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية»، يومي 19 و20 مايو 2009 بالرباط

📅 الدورة العادية التاسعة للمجلس: 20 و21 يوليوز 2009

📅 الدورة العادية العاشرة للمجلس: 23 و24 نونبر 2009

نشرة المجلس الأعلى للتعليم

قسم الاتصال والتوثيق

الهاتف: 037 77 44 25 – الفاكس: 037 77 46 12

البريد الإلكتروني: contact@cse.ma – الموقع الإلكتروني: www.cse.ma